26 September 2001
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية

نيويورك

٢٦ شباط/فبراير - ٩ آذار / مارس ٢٠٠١

٢٤ أيلول/سبتمبر - ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

بيان من وزير خارجية مملكة هولندا، السيد جوسياس ج. فان ارتسن، أثناء الدورة الثامنة للجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

سيدي الرئيس،

أشكركم على إتاحة الفرصة لي كيما أخاطب اللجنة التحضيرية اليوم. واجتماع اللجنة التحضيرية ينعقد في فترة مفعمة بالهمّ والكدر. فقد اهتزت نيويورك من أعماقها منذ اسبوعين بفعل قوى الإرهاب الشريرة. واهتز العالم معها. وثمة حاجة إلى وقت طويل حتى نتصور ماذا جرى من اعتداء وحشي على قيمنا المشتركة المتمثلة في الحرية والديمقراطية والعدالة. وإننا نخرج من هذا على اقتناع، أكثر من أي وقت مضى، بضرورة تعزيز النظام القانوني الدولي ومحاربة الجرائم العالمية. وليس ثمة مكان أفضل لتجديد جهودنا إلا مدينة نيويورك ذاتها. ولدى التحديق في صور الدمار والأسى، نتذكر ما تحلى به من قدموا للإنقاذ من شجاعة وشفقة كبيرتين. ورجال الإطفاء بمدينة نيويورك وضباط الشرطة بها يستحقون بصفة خاصة عميق احترامنا. فقد ارتفعوا بحق إلى مستوى الأحداث.

وفي الوقت الذي يضطلع فيه أولئك الرجال والنساء الشجعان بالعمل في وسط هذا الحطام الذي لا يبعد عنا كثيراً، ينبغي أن يكون لدينا نفس التصميم في بناء نظام قانوني دولي قوي. وأهمية المحكمة الجنائية الدولية واضحة لنا جميعاً، أكثر من أي وقت مضى. ومن

280901 280901 01-55373 (A)
0155373

PURL: https://www.legal-tools.org/doc/9e77c1/

الواجب أن يُقدَّم لساحة القضاء من اقترفوا جرائم شنيعة من قبيل تلك الجرائم التي ارتكبت هنا. والجرائم العالمية تتطلب رداً على صعيد العالم بأسره.

سيدي الرئيس،

ما فتئت أراقب عن كثب ما يحدث من تطورات باللجنة التحضيرية خلال السنوات القليلة الماضية، وأشعر بالإعجاب إزاء ما حققته من نتائج. والتزامكم بهذه العملية، يا سيادة الرئيس، كان عاملاً حاسماً في نجاح المفاوضات.

وفي أعقاب انتهاء مؤتمر روما، في تموز/يوليه ١٩٩٨، استغرقت المفاوضات المتسمة بصعوبة غير عادية والمتعلقة بـ ''قواعد الإجراء والإثبات'' و''عناصر الجريمة'' وقتاً طويلاً باللجنة التحضيرية. ولقد دخلنا الآن مرحلة جديدة من مراحل المفاوضات. ونحن في طريقنا إلى القيام بالفعل، وعلى نحو عاجل، بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي.

وقد أودعت صكوك التصديق لدى الأمين العام بمعدل يفوق كثيراً ما كان متوقعاً، وهناك كثير من الصكوك في طريقه إلى الإيداع. وقد أودعت مملكة هولندا مثلها المتعلق بالتصديق في ١٧ تموز/يوليه، أي في يوم ذكرى مرور ثلاث سنوات على اعتماد النظام الأساسي في روما. ومن حقنا تماما أن نتوقع إيداع صك التصديق الستين قبل حلول صيف عام ٢٠٠٢ بوقت طويل. ومن شأن هذا أن يكون حافزاً على إنهاء كافة القضايا المعلقة باللجنة التحضيرية في دورة الجمعية العامة هذه.

ومع ذلك، فإن إنهاء القضايا المعلقة في الوقت الراهن لا يشكل سوى واحدة من مسؤولياتنا! ومن المهم إلى أقصى حد أن تقوم اللجنة التحضيرية، إلى جانب الدول التي صدقت على النظام الأساسي أو التي ستصدق عليها، بمدّ يد المساعدة كيما تنطلق المحكمة في العمل. وستشرع هذه المحكمة في عملها من مستوى الصفر، فهي مؤسسة منشأة بموجب معاهدة، وليست من مؤسسات الأمم المتحدة، مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. وليس من السهل، أو من المستصوب، أن نخطط لمستقبل المحكمة بكل تفاصيله؛ ولكن يجب علينا أن نكفل قدرة المحكمة على الاضطلاع بأعمالها منذ البداية، وذلك بالتخطيط على نحو دقيق. ومن الواجب أن تصبح المحكمة بالفعل تلك المؤسسة الجديدة الموثوقة، وذلك هو ما نريده لها جميعاً منذ البداية. وهذا أمر لا مفر منه. ودعوني أؤكد أن حكومة هولندا سوف تبذل قصاراها من أجل مساعدة اللجنة التحضيرية ومكتبها في تخطيط تلك المرحلة التي ستلي التصديق الستين.

PURL: https://www.legal-tools.org/doc/9e77c1/

ولنتحدث الآن عن الخطوات التحضيرية التي قمنا بها على الصعيد الوطني بوصفنا الدولة المضيفة للمحكمة. وأود أن أطمئنكم، بادئ ذي بدء، أن حكومتي ملتزمة تماماً بالمحكمة الجنائية الدولية. ولقد ساند كل من مجلسي البرلمان بالإجماع دورنا كدولة مضيفة. واستضافة المؤسسات القضائية الدولية تقليد قديم لدينا، ونحن فخورون به. ولقد اكتسبت هولندا معارف جمّة من خلال ما مرت به من تجربة محددة وفريدة منذ إنشاء محكمة يوغوسلافيا. ومن دواعي اغتباطنا، أن نستخدم هذه الخبرة في أعمالنا التحضيرية.

سيدي الرئيس،

دعوني أقدم لكم بعض التفاصيل عن حالة استعداداتنا. ولقد قررت، قبل كل شيء، أن أوسع من نطاق فرقة العمل المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية من أجل معالجة تلك القضايا الكثيرة القائمة، وقد عُيّن ما مجموعه ١٠ موظفين في مشروع المحكمة الجنائية الدولية، وذلك من جانبي ومن جانب وزارات ووكالات حكومية أخرى عديدة، وسوف تعين الحكومة الهولندية أحد كبار المسؤولين ليترأس فرقة العمل هذه مع منحه مركز مدير عام.

وفيما يخص أماكن عمل المحكمة المقبلة، أعلن لكم أن الحكومة قد بتت بشأن أماكن العمل الدائمة في شهر حزيران/يونيه الماضي. ولقد كفلت للمحكمة أفضل موقع متوفر. وهذا الموقع الممتاز ما فتئ مستخدماً من جانب الجيش، وهو موقع مثالي من حيث الأمن والنقل. وسوف تتحول ثكنات الجيش هناك إلى ساحة لمقر المحكمة.

وتقوم الحكومة، بالتعاون مع السلطات البلدية بلاهاي، في إعداد مسابقة معمارية دولية لوضع تصميمات المباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية.

وستبذل كافة الجهود لتشييد مقر جدير بالمحكمة وعملي في نفس الوقت. وسيشمل هذا المقر حوالي ٠٠٠ ٣٠ متر مربع من المساحة المتعلقة بالمكاتب، وقاعات المحكمة، وأماكن الخدمات، وأماكن المرافق العامة ومرافق الاحتجاز. وسوف ينتهي البناء بحلول عام ٢٠٠٧.

وهذا الإطار الزمني قد حتّم على حكومتي أن تبت بشأن اتخاذ ترتيبات مؤقتة. ويسرني أن أعلن أننا قد وجدنا، بعد تفكير متأن في احتياجات المحكمة، مبنى يفي بكل من هذه الاحتياجات. والأفضل من هذا، أن هذا المبنى سيكون متاحاً منذ أول يوم توجد فيه المحكمة. وسوف تموّله حكومة هولندا وفقاً لدفتر العطاءات الذي استند إليه مؤتمر روما عند اتخاذ قراره بشأن مقر المحكمة الجنائية الدولية.

PURL: https://www.legal-tools.org/doc/9e77c1/

وفيما يتصل بأماكن العمل المؤقتة وحدها، ستنفق هولندا ما يزيد على ٣٣ مليون يورو، حيث سيستثمر ما يقرب من ١٠ مليون من هذا المبلغ في التخطيطات والتصميمات الداخلية، مما يشمل قاعة المحكمة. ويقع هذا البناء قبالة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتصل مساحته إلى ٠٠٠ ١٢ متر مربع، مما يعني أنه من الاتساع والمرونة بحيث يفي بأغراض المحكمة من أول يوم. وسيولى اهتمام خاص لتدابير الأمن.

وبغية تسهيل بداية المحكمة في عامها الأول بشكل ميسر، سوف نقدم أيضاً أثاثات ومعدات مكتبية لما يبلغ ١٠٠ من المسؤولين والموظفين.

وكما سبق أن قال سيادة السفير فان دن برغ في رسالته المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ والموجهة إلى مستشار الأمم المتحدة القانوني، تشعر حكومة هولندا بأنها تتحمل مسؤولية خاصة – وإن لم تكن هذه المسؤولية قاصرة عليها وحدها على الإطلاق – فيما يتصل بسير عمل المحكمة على نحو فعّال. وحكومتي مستعدة بالتالي للمساهمة مالياً في الاجتماعات الأولى لجمعية الدول الأطراف ومكتبها. وسوف يتخذ قرار آخر بشأن المبالغ المحددة التي سوف نتمكن من المساهمة بها بناء على ميزانية متفق عليها، بمجرد تقييم الضوابط السياسية. وبوسعكم أن تعتمدوا علينا. وعلى أي حال، ستتولى هولندا عملية التمويل الكامل لاجتماع الدورة الافتتاحية للمحكمة، التي ستعقد في لاهاي.

سيدي الرئيس،

إن هولندا تضطلع بمسؤولياتها بوصفها الدولة المضيفة للمحكمة الجنائية الدولية بكل جدية. والاستعدادات لإنشائها هناك قائمة على قدم وساق. ومع هذا، فإننا بحاجة إلى مدخلات من جهات كثيرة. وهذا يعني أننا بحادة إلى مدخلات منكم، يا سيادة الرئيس، ومن سائر أعضاء المكتب، إلى جانب الدول التي قامت بالتصديق، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية. ونأمل في الحصول على دلالات واضحة من اللجنة التحضيرية بشأن الجدول الزمني الذي سيُتّبع بهدف تيسير إنشاء المحكمة إلى أقصى حد. ومن الضروري بالتالي أن يُضطلع بالتشاور والتعاون عن كثب فيما بين كافة الأطراف المعنية. ومن الواضح تماماً، أن ثمة حدود لما تستطيع الدولة المضيفة أن تضطلع به وحدها.

والمسؤولية الكبيرة التي تتعلق ببداية عمل المحكمة على نحوٍ ناجح تقع على عاتقنا جميعاً، وبصفة خاصة على عاتقكم أنتم يا سيادة الرئيس.

ومن رأينا أن إنشاء المحكمة على نحو سريع يشكل طريقة أساسية لتعزيز احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. وستكون هذه المحكمة وسيلة قوية في مجال الكفاح من

PURL: https://www.legal-tools.org/doc/9e77c1/

أجل تقديم من اقترفوا فظائع ما أو شجعوا عليها إلى ساحة القضاء. وهي ستعزز من سيادة القانون، كما ستسهم في تهيئة السلام والأمن على الصعيد العالمي.

ولا يمكن المغالاة في أهمية المحكمة الجنائية الدولية، فهي التي تمثل الطريق إلى العدالة، الذي نساعد في تعبيده.

وشكراً يا سيادة الرئيس.

PURL: https://www.legal-tools.org/doc/9e77c1/